المجلة الجزائرية للاتصال المجلد 25 العدد 02 (2023)، ص 07-23

ISSN:1111-536X EISSN:2676-1793

WWW.ACR-DZ.COM

السياسة الإعلامية الجزائرية: من ثوابت الأحادية إلى تحولات وتحديات مرحلة التعددية

Algerian Media Policy: from the Unilateralism Constants to the Transformations and Challenges of the Pluralism Phase.

د. صالح بن بوزة*

كلية علوم الإعلام والاتصال – جامعة الجزائر3

(الجزائر).

Sbenbouza@yahoo.com

تاريخ الارسال: 2022/09/05 تاريخ القبول: 2023/10/26

ملخص: يستند هذا البحث بالأساس إلى المنهج التاريخي بهدف معرفة أهم انجازات ، وإخفاقات السياسة الإعلامية ، وهذا من خلال الإجابة عن السؤال المحوري التالي: ما الثوابت والتحديات التي ميزت المنظومة الإعلامية في الجزائر خلال مرحلتي الأحادية والتعددية؟

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المنظومة الإعلامية خلال الفترة: 1962 – 1988 حققت عدة إنجازات ، مثل: إنشاء مؤسسات إعلامية جديدة وتطويرها وإعادة تنظيمها. أما بالنسبة لثوابت السياسة الإعلامية في الجزائر خلال هذه الفترة ، فيمكن حصر أهمها في: صحافة مناضلة. كما شهدت هذه الفترة عدة ظواهر أعاقت دور الصحافي في ممارسة النقد البناء لمظاهر الانحراف والفساد. أما مرحلة التعددية الإعلامية:1990 – 2022 فتتمثل أهم تحولاتها في: بروز حرية الممارسة الإعلامية على نطاق واسع بالمقارنة مع المرحلة السابقة . غير أن هذه المرحلة تواجه مشكلات وتحديات أهمها: صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات ، وتدني مستوى احترام أخلاقيات المهنة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الإعلامية – الأحادية – التعددية – الثوابت – التحديات

Abstract: This research employs the historical method, aims to identify the most important achievements and failures of media policy during that period in order to answer the following central question: what are the most important constants, transformations and challenges that characterized the media system in Algeria during the unilateral and pluralistic phases?

This study found that during the period from 1962 to 1988, the media system attained several achievements, such as developing and reorganizing new media institutions. As for the principles of media policy in Algeria during this period the most important ones can be summed up in: militant journalism. This perception of the media system functions has led to the emergence of several phenomena and practices that have hindered the practice of this profession such as : the underestimation of the journalist's role ; as he was often not entitled to make constructive criticism of delinquency and corruption phenomena.

As for the media pluralism phase from 1990 to 2022, its most important transformations and achievements are : the emergence of freedom of media practice on a large scale compared to the previous stage. However, this phase faces many problems and challenges, the most important ones are : the difficulty in accessing sources of information, the declining of the level of respect for the profession's ethics.

Key words : Media Policy - Unilateralism - Pluralism - Constants – Challenges.

* المؤلف المرسل

المجلة الجزائرية للاتصال المجلد 25 العدد 02 (2023)، ص 07-23
ISSN:1111-536X EISSN:2676-1793
WWW.ACR-DZ.COM

مقدمة

ورثت الجزائر عشية استعادة استقلالها الوطني تركة ثقيلة عن العهد الاستعماري الفرنسي في كل المجالات : الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية. كما شهدت تلك الفترة أيضا احتدام الصراع على السلطة بين مختلف تيارات جبهة التحرير الوطني وهذا نتيجة عدم الاتفاق حول طبيعة النظام السياسي الذي سيقود الجزائر المستقلة. وقد تم الفصل النهائي و الحاسم فيها خلال مؤتمر الجبهة لسنة 1964 ، بتبني النموذج الاشتراكي للتنمية.

لقد كانت الدولة الجزائرية تواجه عدة تحديات في مجال الإعلام ، أولاها يتمثل في كيفية تحقيق التحول من إعلام الثورة التحريرية إلى إعلام مسخر لإنجاح مهام البناء والتشييد ، ثم ما هي الوسائل والإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لإيجاد منظومة إعلامية وطنية تستجيب لطموحات الشعب الجزائري.

وفي خضم التناقضات والصراعات بين مختلف القوى السياسية الجزائرية التي عادت للظهور على الساحة بعد الاستقلال ، كانت السلطة الجديدة تواجه عدة تحديات في مجال الإعلام ، أولاها يتمثل في كيفية تحقيق التحول من إعلام الثورة التحريرية إلى إعلام مسخر لإنجاح مهام البناء و التشييد ، أمّا الثاني فيتعلق بالقرار الذي يجب اتخاذه لمواجهة الإرث الاستعماري في مجال الإعلام ، ثم ما هي الوسائل و الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لإيجاد سياسة إعلامية وطنية تستجيب لطموحات الشعب الجزائري، والتي تختلف بالضرورة عن طموحاته و مطالبه أثناء ثورة التحرير ؟.

لقد شهدت المنظومة الإعلامية منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 1978 تطورا كميا ، وتنظيميا من حيث إنشاء مؤسسات جديدة وإعادة الهيكلة والتنظيم لعدد منها، وكذلك الاهتمام بربط الإعلام بالثقافة ، ودوره الثوري في التوعية بأهمية مخططات التنمية الوطنية. غير أن رحيل الرئيس هواري بومدين رافقته رؤى وتغيرات تدريجية في توجهات النظام السياسي القائم خلال الفترة 1979 – 1988 استهدفت من حيث المظهر تقييم التجربة الإعلامية السابقة ، ثم تحديد منطلقات السياسة الإعلامية المنشودة من خلال إصدار قرار السياسة الإعلامية ، وقانون الإعلام سنة 1982 . وجرى تطبيق هذه السياسة. لكن ذلك اقتصر على إعادة الهيكلة وإنشاء مؤسسات إعلامية جديدة. وهو ما جعل هذه السياسة الإعلامية تفشل إلى حد كبير في تحقيق أهدافها. وكان ذلك من بين العوامل الحاسمة في انتشار التذمر والاحباط لدى الصحافيين. مما دفع بقطاع واسع منهم إلى مساندة حركة الصحافيين الجزائريين والتطورات التي شهدتها الجزائر اعتبارا من الخامس من أكتوبر من عام 1988.

لقد مهدت كل أوجه الخلل السابقة في نظام الحكم في الجزائر إلى تبني خيار جديد وهو الانتقال من الأحادية إلى التعددية السياسية ثم الإعلامية وذلك اعتبار من سنة 1990 وإلى يومن هذا. وقد حققت هذه التعددية الكثير من الانجازات من بينها حرية امتلاك وممارسة مهنة الإعلام . غير أن هذه التعددية تواجه اليوم الكثير من التحديات المادية والتنظيمية والمهنية والتشريعية والأخلاقية.

ضمن هذا الإطار سنعرض للمحاور الكبرى لهذه الدراسة التحليلية والتاريخية للإجابة عن مختلف التساؤلات ، والتي من بينها:

- ما أهم المراحل التي شهدها تطور المنظومة الإعلامية في الجزائر منذ سنة 1962 وإلى يومنا هذا ؟
- ما الإنجازات الكبرى التي تحققت خلال كل مرحلة؟
- كيف تمت بلورة منطلقات السياسة الإعلامية الجزائرية ؟
- ما أهم ثوابت هذه السياسة خلال مرحلة الأحادية الإعلامية؟
- ما أبرز الاخفاقات والتحديات التي تواجه تطبيقات السياسة الإعلامية الجزائرية؟

1. الإطار العام الذي تنبثق منه السياسات الإعلامية

1-1 الاستراتيجية العامة للدولة: وتنطلق عادة من الأهداف العليا الثابتة للوطن والشعب في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية للدولة.

1- 2 الاستراتيجية الإعلامية: تتم صياغتها انطلاقا من الأهداف العامة العليا لاستراتيجية الدولة وهو ما يتطلب تناغمها مع كل قيم وطموحات الدولة

1-3 المنطلقات النظرية لنظم الإعلام في العالم قبل سنة 1962

شهد العالم على مستوى التنظير لطبيعة الأنظمة الإعلامية في العالم عدة نظريات تفسر طبيعة فلسفة الإعلام . ويمكن حصر أهمها خلال هذه الفترة في الآتي:

- نظرية السلطة :ظهرت في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر في أوروبا الغربية
- نظرية الحرية / النظرية الليبرالية: ظهرت نظرية الحرية كبديل لنظرية السلطة في عام 1688 ببريطانيا، ثم انتشرت في أوروبا وأمريكا وبقية دول العالم.
- النظرية الاشتراكية: صيغت الأفكار الرئيسية لهذه النظرية من قبل كل من "ماركس وإنجلز"، ثم طورها لينين ، وجرى تطبيقها منذ سنة 1917 .
- نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة: ظهرت في الدول الغربية عقب نشر تقرير لجنة هوتشينز سنة 1947

1- 4 اهتمام منظمة الأمم المتحدة بأوضاع المنظومة الإعلامية في الدول النامية خلال الفترة 1950 - 1964

أجرى خبراء منظمة اليونسكو خلال سنوات الخمسينيات والستينيات، دراسة عن أوضاع الإعلام في دول العالم الثالث في كل من آسيا، وأمريكا اللاتينية وإفريقيا لمعرفة حجم الإمكانيات المتاحة، وكذلك دورها في التنمية الوطنية . وقد تبين من هذه الدراسة أن 70 % من السكان يواجهون نقصا شديدا في وسائل الإعلام بمختلف أنواعها. كما شهدت سنة 1964 اهتماما دوليا آخر بدور الإعلام في التنمية في الدول المتخلفة ، خاصة منها المستقلة حديثا عن الاستعمار الاستيطاني أو الحماية والانتداب. حديث أصدر الخبير الأمريكي ولبور شرام - تحت إشراف اليونسكو- مؤلفه الشهير: وسائل الإعلام والتنمية الوطنية **Wilbur Schramm. Mass Media and National Development**

1- 5 دور اليونسكو في التنظير لسياسات الإعلام والاتصال في الدول النامية

أولت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(اليونسكو) منذ سنة 1972 اهمية خاصة لمسألة سياسات الإعلام والاتصال. وقامت بنشر سلسلة من الدراسات حول سياسات الاتصال الوطنية في دول العالم منذ عام

1974 .كما اشرفت في ماي من عام 1980على إصدار تقرير اللجنة الدولية لمشاكل الاتصال (لجنة ماكبرايد) ، بعنوان :عالم واحد وأصوات متعددة. أما على المستوى العربي فقد ساهمت في سنة 1996 في عقد مؤتمر صنعاء لحرية الصحافة والتعددية الإعلامية في الدول العربية.

2- أوضاع الجزائر عشية الاستقلال

2-1 الوضع السياسي : فرضت مرحلة استعادة الاستقلال الوطني مهام جديدة على الواقع السياسي و الاجتماعي والثقافي والإعلامي. ويذكر الأشرف (1984، ص.403) بهذا الشأن أن هدف الجزائر الأسمى غداة إعلان الاستقلال ، كان يتمثل في بناء الدولة الجزائرية، باعتبارها الأداة الوحيدة التي بإمكانها إعادة الحيوية والنشاط الفعال للبلاد. فإعلان الاستقلال، ورفع العلم الوطني المصحوب بنشوة الانتصار على الاستعمار، كان أيضا مشوبا بكثير من الترقب و الحذر حول كيفية التعامل مع تعقيدات و إشكالات المستقبل المنظور. ومن بين تلك الإشكالات نجد الإرث الاستعماري الثقيل في جميع المجالات من جهة ، و التوجه الجديد الذي كان ينبغي على جبهة التحرير الوطني ، أن تتبناه في إنشاء منظومة إعلامية لإنجاز مهام البناء الوطني.

و يذكر بشير خلدون بهذا الشأن أن الجلسة الأخيرة من مؤتمر الصومام لعام 1956 لم تنعقد ، لاحتدام الخلاف و الجدل حول قضية الاختيار السياسي و الاقتصادي في الجزائر المستقلة. و طرحت هذه القضية مرة أخرى في مؤتمر طرابلس (1962) و لكن الرؤى كانت متباينة أيضا.(خلدون،1987، ص.223).حيث شهدت تلك الفترة احتدام الصراع على السلطة بين مختلف تيارات جبهة التحرير الوطني و هذا نتيجة عدم الاتفاق حول طبيعة النظام السياسي الذي سيقود الجزائر المستقلة. فجبهة التحرير الوطني قادت الكفاح المسلح أساسا من أجل تحقيق الاستقلال مما جعلها تتجنب تحديد المحتوى الاجتماعي لجزائر ما بعد حرب التحرير. و لم يتم الفصل النهائي و الحاسم فيها سوى خلال مؤتمر الجبهة لسنة 1964 بتبنى النموذج الاشتراكي للتنمية.

2-2 الإرث الاستعماري: لقد ورثت الجزائر عن العهد الاستعماري تركة ثقيلة في جميع المجالات. فعشية إعلان استعادة الاستقلال الوطني في 5 جويلية 1962 ، كان الوضع السياسي والاقتصادي و الاجتماعي والإعلامي يتميز بما يلي:

- شلل عام يسود معظم الأجهزة الإدارية.
- تخريب الاقتصاد الوطني.
- بروز المشاكل الاجتماعية والانسانية للحرب ، والمتمثلة في اليتامى و أرامل ومعطوبي حرب التحرير.
- ضخامة عدد اللاجئين الجزائريين الذين كانوا ينتظرون العودة إلى بلدهم الجزائر، حيث قدر عددهم في المغرب بنحو 400 ألف شخص ، و في تونس بـ 500 ألف شخص بالإضافة إلى المهاجرين إلى أوربا ، و حوالي مليون و نصف مليون جزائري كانوا مجمعين في معسكرات الاعتقال داخل الوطن (سيف الاسلام ، 1986 ، ص. 47)
- كانت الأرياف الجزائرية هي الأخرى تئن من تدمير نحو ثمانية آلاف قرية.
- ارتفاع نسبة الأمية بين الجزائريين التي كانت تقدر بـ : 88% (Ihaddaden,1989,p.120)

- رحيل 200 عامل فرنسي بين تقني وصحافي
- كما واجهت قطاع الإعلام في المرحلة الأولى للاستقلال مشاكل أخرى ، منها المتعلقة بالطباعة ، و الكوادر المؤهلة ، والتوزيع ، مشكل الصحافة الاستعمارية السابقة التي استمرت في الصدور في الجزائر بعد الاستقلال ، حيث كانت العائق والمنافس الكبير للصحف الوطنية الجزائرية

3- التحول من إعلام الثورة إلى إعلام مرحلة الاستقلال خلال عهد الأحادية: 1962 – 1988

في خضم هذه التناقضات والصراعات بين مختلف القوى السياسية الجزائرية التي عادت للظهور على الساحة بعد الاستقلال ، كانت السلطة الجديدة تواجه عدة تحديات في مجال الإعلام ، أولاها يتمثل في كيفية تحقيق التحول من إعلام الثورة التحريرية إلى إعلام مسخر لإنجاح مهام البناء والتشييد ، أمّا الثاني فيتعلق بالقرار الذي يجب اتخاذه لمواجهة الإرث الاستعماري في مجال الإعلام ، ثم ما هي الوسائل و الإمكانيات المادية و البشرية المتوفرة لإيجاد سياسة إعلامية وطنية تستجيب لطموحات الشعب الجزائري ، و التي تختلف بالضرورة عن طموحاته و مطالبه أثناء ثورة التحرير ؟. لقد اتخذ تحديد معالم السياسة الإعلامية خلال هذه المرحلة منطق التدرج تبعا للظروف، والامكانيات ، والأولويات ، وأهداف النظام السياسي القائم. وسنعرض له بإيجاز على النحو الآتي:

3-1 أهم قرارات وإنجازات الفترة الانتقالية :1962- 1965: اقتصرت معظم تطبيقات السياسة الإعلامية خلال هذه الفترة على الجوانب التنظيمية والإدارية،أهمها ما يلي:

- استهدفت الإجراءات الأولى للسلطة الجديدة ، تخليص قطاع الإعلام من مواقع التبعية الأجنبية وفرض السيادة الوطنية على تلك الهياكل الموروثة ، وفي مقدمتها الإذاعة والتلفزة اعتبارا من 28 أكتوبر- أول نوفمبر 1962 . ثم وضع الإذاعة و التلفزة الجزائرية ابتداء من شهر جوان 1963 تحت إشراف وزارة الأخبار و احتكار البث الإذاعي و التلفزيوني. (Brahimi,1987,p.138). كما أن الرئيس أحمد بن بلة نفسه كان قد صرح في 2 جانفي 1963 بأن ((الإعلام يجب أن يتخلص من كل أشكال التأثير الاستعماري الجديد أو الإمبريالي)) .(Mezoui,1984,p. 39)
- إنشاء صحافة وطنية عبر إصدار صحف يومية وكانت أولى هذه اليوميات هي جريدة Le Peuple الناطقة باللغة الفرنسية ، حيث صدر العدد الأول منها بتاريخ 19 سبتمبر من عام 1962. و كانت الصحيفة الثانية تتمثل في جريدة الشعب الناطقة باللغة العربية ، بتاريخ 11 ديسمبر من عام 1962 (زيتوني ، 1985)

- إيقاف وتأميم الصحف الاستعمارية (كان عددها 13 صحيفة سنة 1962) لكونها أصبحت تتناقض مع مبدأ السيادة الوطنية ، و كذا استبدال النصوص القانونية الموروثة عن العهد الاستعماري.
- إصدار جريدتين جديدتين باللغة الفرنسية خارج العاصمة في سنة 1963 وهما:
  - ✓ جريدة (الجمهورية) في مدينة وهران
  - ✓ جريدة (النصر) في مدينة قسنطينة (Brahimi,1987,p.68)
- تأسيس ديوان الأحداث المصورة في سنة1963

– تم في سنة 1963 أيضا اصدار أول دستور جزائري بعد استعادة الاستقلال الوطني، ونصت المادة 19 منه على ضمان حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى ، لكن بشرط عدم استعمال هذه الحرية من أجل المساس باستقلال الأمة والوحدة الترابية والوحدة الوطنية ومؤسسات الجمهورية ، وكذلك التطلعات الاشتراكية للشعب ، و مبدأ الوحدة لحزب جبهة التحرير الوطني

– تأسيس المركز الوطني للسينما الجزائرية سنة 1964

– بروز تجربة الصحافة المسائية في الجزائر و ذلك بصدور جريدة Alger se soir سنة 1964

– تنظيم أول دورة تدريبية للصحافيين من طرف وزارة الأخبار. ابتداء من 28 جانفي 1964 واستمرت ثلاثة أشهر. وقد استفاد منها 27 صحافيا. وهؤلاء هم الذين شكلوا النواة الأولى للصحافيين المحترفين الجزائريين.

– إنشاء المدرسة الوطنية العليا للصحافة سنة 1964 وتخرجت الدفعة الأولى منها سنة 1967 . كما نظمت فترة تدريبية أخرى في سنة 1964 ، بمدينة الجزائر ، وذلك بالتعاون مع وكالة الأنباء التشيكوسلوفاكية والمنظمة الدولية للصحافيين ، ودامت هذه الفترة عدّة أسابيع استفاد منها 25 صحفيا ، وبفضل بعض هؤلاء الكوادر ، تم التمكن من تأسيس وإصدار الجرية اليومية (Alger se soir) وبذلك ظهرت أول نواة من الصحافيين المهنيين في الصحافة الجزائرية. (Lahouari,1969,p.35)

– تأسيس اتحاد الصحافيين الجزائريين بشكل رسمي عقب عقد مؤتمره في 13جويلية1964.

– صدور ميثاق الجزائر سنة 1964 عقب انتهاء مؤتمر جبهة التحرير الوطني ، لكنه لم يشر بأي شكل صريح لوظائف الإعلام في الجزائر.حيث اكتفى فقط بالإشارة إلى أهمية نشر الشعارات في المحيط السياسي الجزائري لتوضح مراحل الثورة الجزائرية(جبهة التحرير الوطني، 1964).ويلاحظ مما سبق أن تطبيقات السياسة الإعلامية خلال سنوات 1962 – 1964 قد اقتصرت فقط على بعض الجوانب الأساسية والاستراتيجية مما جعلها بمثابة مرحلة انتقالية ، وكانت متأثرة جدا بتقلبات الوضع الداخلي ، خاصة الصراعات السياسية بين مختلف تيارات جبهة التحرير الوطني حتى بعد انتهاء مؤتمر 1964. كما تميزت هذه الفترة بوجود تعددية في ملكية الصحف، و كذلك تعددية في الاشراف عليها وتوجيهها.

2-3 أهم قرارات وإنجازات فترة نظام الحكم الناجم عن حركة 19 جوان 1965 وإلى غاية ديسمبر 1978

تميزت باستبعاد الرئيس الراحل أحمد بن بلة من الحكم ، وتولي الرئيس الراحل هواري بومدين ومجلس الثورة مقاليد الحكم . وقد تبنى النظام الجديد سياسة عامة تميزت في البداية باتخاذ سلسلة من الإجراءات والقرارات التي تهم بالدرجة الأولى التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية ، وأهمها ما يلي:

- تطبيق أولى البرامج الجهوية لتنمية المناطق الأكثر فقرا في الجزائر ، ابتداء من سنة 1967.
- إقرار نظام اللامركزية، في الحكم ، لتقريب الإدارة من المواطن 1967 ، 1969.
- سن قوانين الثورة الزراعية ، و التسيير الاشتراكي للمؤسسات خلال سنة 1971
- إقرار وتطبيق سياسة الطب المجاني، ومجانية التعليم وديموقراطيته
- القضاء على التبعية نحو الخارج في معظم المجالات الحساسة و ذلك عبر سلسلة من إجراءات التأميم
- التنسيق مع البلدان السائرة في طريق النمو على المستوى العالمي ، لمحاربة الاستعمار بشتى أنواعه.

- محاولة إضفاء الطابع « الديموقراطي» على الممارسة السياسية في الجزائر عن طريق الانتقال من الحكم باسم " الشرعية الثورية " إلى الحكم باسم " الشرعية الدستورية " ، و تجسد ذلك من خلال إصدار (الميثاق الوطني) ثم إصدار دستور جديد في سنة 1976،و انتخاب هواري بومدين رئيسا للجمهورية.

أما في مجال الإعلام فقد كانت أهم إنجازات هذه الفترة تتمثل في الآتي:

- صدور جريدة *El-Moudjahid* اليومية باللغة الفرنسية بتاريخ 22/ 6/ 1965
- إلغاء القطاع الخاص بشكل كامل في ميدان الإعلام
- تأسيس الديوان الوطني للتجارة و الصناعة السينما طوغرافية في شهر مارس 1967
- تأسيس الوكالة الوطنية للنشر والإشهار في 20 ديسمبر 1968 ، و قد سبق ظهور هذه المؤسسة الجديدة ، حملة إعلامية هامة لتوعية الرأي العام بأبعادها الإيجابية ، و أهميتها للاقتصاد الوطني.
- إنشاء الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بتاريخ 27 جانفي 1966بعد تأميم شركة (هاشيت) الفرنسية
- تنظيم جمعيتين عامتين لاتحاد الصحافيين الجزائريين ، كانت الأولى في 17 سبتمبر 1968، واستمر نمط التسيير، كما كان عليه من قبل. وهوما أفقده مصداقية التمثيل. واستمر هذا الوضع لغاية سنة 1974.
- صدور قانون الصحافيين المحترفين1968. والذي اهتم بالدرجة الأولى بالحقوق الاجتماعية والإدارية للصحافيين. حيث يلاحظ أن هذا القانون لم يعط أية ضمانات للصحافي المحترف أثناء ممارسته لمهامه اليومية، في مواجهة السلطات القائمة، وعلى وجه التحديد عندما يكون عرضه لمتابعة قضائية. (Mostefaoui,1981,p.31)
- تحديث الهيكل التنظيم لوكالة الأنباء الجزائرية بمقتضى الأمر رقم 67 – 140 المؤرخ في 7 يوليو 1967 .كما تدعمت المصالح التقنية للوكالة ابتداء من سنة 1968 و كان من نتيجة هذا التطور ، زيادة عدد مكاتبها داخل الوطن ، ليصل إلى 32 مكتبا سنة 1978 .
- إعادة تنظيم مؤسسة الإذاعة والتلفزة الجزائرية وتوسيع نطاق بثها وإلغاء ضريبة الراديو وتخفيض أسعار اجهزة الاستقبال التلفزيوني : خلال سنوات 1967 ، 1968 ، 1970 .
- تحديث وإعادة تنظيم الصحافة المكتوبة سنة 1967 : صدرت أربعة قوانين تخص الجرائد اليومية الأربع
- رفع قيمة الدعم الحكومي للإذاعة والتلفزة، بحيث أصبحت سنة 1978، تمثل89.91 % من مجموع الإعانات التي تقدمها وزارة الإعلام لمختلف الأجهزة الإعلامية في الجزائر.
- الشروع في تطبيق إصلاح التعليم العالي اعتبارا من سنة 1971 في إطار الثورة الثقافية وبرز ذلك في البداية في شكل تمديد فترة التكوين إلى أربع سنوات في المدرسة الوطنية العليا للصحافة ، منذ السنة الجامعية 1974/1973 غير أنّ القرار الذي أثر سلبا على التكوين الجامعي في ميدان الإعلام ، كان ذلك الذي أتخذ سنة 1975 ، والذي نتج عنه دمج المدرسة الوطنية العليا للصحافة ، مع معهد الدراسات السياسية ليصبحا ابتداء من السنة الجامعية 1976/1975 معهدا واحدا يسمى معهد العلوم السياسية والإعلامية. واتضح أنّ الجانب السلبي الأكبر يتمثل في أن ما لا يقل عن نسبة 70% من المواد المقررة ليست لها علاقة بالتكوين الإعلامي

- التركيز على الدور الثـقافي لوسائل الإعلام / ربـط الإعـلام بالثـقافة: ووفق هذه الرؤية الجديدة أعيد تنظيم جميع البنى الثقافية والإعلامية ، وجرى تجميعها في وزارة واحدة ، هي : وزارة الإعلام والثقافة ، بمقتضى المرسوم الصادر في 21 جويلية 1972. (بن بوزة ، 1992)

ويذكر أحمد طالب الإبراهيمي أنه ((في المرحلة الأولى من الاستقلال كان الاعتقاد السائد هو أن الشعب الجزائري في حاجة ماسة وضرورية إلى لقمة العيش واللباس والتعليم أولا)) (جبهة التحرير الوطني ، 1975، ص ص.199 – 200)، إذ يتضح أن مستوى التعليم والثقافة كان ما يزال متخلفا جدا ، حيث يشير الإحصاء العام للسكان الذي تم سنة 1966 إلى أن عدد سكان الجزائر بلغ 12 مليون نسمة، نصفهم لا يعرفون القراءة والكتابة بأية لغة من اللغات . وتنتشر الأمية بنسبة 63% عند الرجال، و83.8 % عند النساء

من هنا يبدو أن الاهتمام بأسس وأبعاد السياسة الإعلامية ، مثل المعايير المهنية لممارسة مهنة الإعلام لم تكن لتحظى بالأولوية أو الأهمية خلال هذه الفترة ، إذ اعتبر الإعلام مجرد رافد للثقافة ، وناشر للأحداث والمستجدات ووجهات النظر التي تساند توجهات النظام السياسي القائم لبناء دولة وطنية اشتراكية انطلاقا من الشرعية الثورية.

3-3 فترة صياغة وتطبيق السياسة الإعلامية: 1979- 1988

تميزت الفترة الممتدة من سنة 1979 إلى سنة 1988 بتحديد الإطار القانوني لممارسة مهنة الصحافة و صياغة المنطلقات النظرية للسياسية الإعلامية ، وذلك لأول مرة منذ الاستقلال وسنعرض لذلك بإيجاز على النحو الآتي:

أ – مصادر السياسة الإعلامية:

تتمثل في الآتي:

– لائحة الإعلام للمؤتمر الرابع للحزب لسنة 1979: تعد الوثيقة الرسمية الوحيدة من نوعها ليس فقط طوال فترة الاستقلال، وإنما منذ سنة 1956. فهي حتى وإن كانت قد صيغت في عبارات عامة وحذرة إلى حد ما مثل النص على:« الاعتبار الاستراتيجي لقطاع الإعلام »،، إلا أنها قد احتوت على المحددات الأساسية لإشكالية تطوير الممارسة الإعلامية

– لائحة المؤتمر الاستثنائي للحزب لسنة 1980 : نصت اللائحة العامة لهذا المؤتمر على أهمية تحقيق مبدأ حرية الصحافة والإعلام، غير أنه يبدو من القراءة المتفحصة لتلك اللائحة أنها لم تكن تتعلق بواقع الممارسة الإعلامية في الجزائر، وإنما بالصراع الدولي الناتج عن عدم التوازن في مجال تدفق الأخبار والمعلومات

– قانون الإعلام لسنة 1982: يعتبر خطوة متقدمة وفريدة من نوعها منذ الاستقلال مقارنة بما سبقه، ويأتي بعد مرور عشرين سنة على استعادة الاستقلال الوطني، وفي وقت أصبحت فيه الصحافة تعاني من جميع أنواع الضغوط والكبت، في ظل الفراغ القانوني.غير أنه يتبين من خلال النظرة إلى الصياغة اللغوية والقانونية، أن معظم المواد الواردة في هذا القانون، تغلب عليها صفة الواجبات، ويبدو أن ذلك كان له الأثر الواضح في عدم

النص على ضمانات كافية لممارسة مهنة الصحافة ، والصحافيين، وحق المواطن في الإعلام من جهة، والمبادئ التي يقوم عليها التنظيم السياسي من جهة ثانية.

– لائحة وقرار السياسة الإعلامية : هما أهم وثيقتين رسميتين. حيث تتميزان بالشمولية والوضوح منذ الاستقلال على وجه الإطلاق. وبذلك فقد بلورتا مجموع الأفكار والتصورات المكتسبة من تلك التجربة. كما تلاحظ فيهما الشجاعة في التشخيص التفصيلي لتجربة الماضي(1962 – 1982) . فقد دعت لائحة السياسة الإعلامية إلى وضع كل الإمكانيات وتعبئة كل القطاعات من أجل تمكين الإعلام من تأدية رسالته الكاملة " لتدعيم الثورة والدفاع عنها ويكون قادرا على التصدي للغزو الثقافي والإعلامي ومواجهة كل التحديات".(جبهة التحرير الوطني ،1982، ص ص.199-200)

ب– مجالات تطبيق السياسة الإعلامية لسنة 1982

- إنشاء المجلس الأعلى للإعلام:في1984.لكنه لم يقم بأي دور منذ تأسيسه (Brahimi,1987,p.125)
- إنشاء اللجنة الوزارية للوسائل السمعية البصرية في شهر جانفي من سنة 1985
- إنشاء الوكالة الوطنية للأحداث المصورة: في شهر نوفمبر من سنة 1983
- إنشاء المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام : في شهر جويلية من سنة 1984
- تأسيس المؤسسة الوطنية لنشر المجلات الإعلامية والمجلات المتخصصة :في شهر نوفمبر 1985
- تأسيس الوكالة الوطنية للصور الصحافية في شهر أوت من سنة 1986
- إصدار صحف جديدة خلال عامي 1985 – 1986 وهي :

مجلة إفريقيا – الرياضة / مجلة إفريقيا –الاقتصاد / مجلة إفريقيا – الثقافة / جريدة لمساء / جريدة آفاق / جريدة أضواء / جريدة المنتخب / مجلة الأحداث الاقتصادية / مجلة المسار المغربي

- إعادة الهيكلة والتنظيم للمؤسسات الإعلامية الآتية:

✓ الصحف اليومية المتمثلة في جرائد: الشعب ، المجاهد ، النصر، الجمهورية.

✓ وكالة الأنباء الجزائرية.

✓ المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار

✓ المؤسسة الوطنية لتوزيع الصحافة

✓ الإذاعة والتلفزة الجزائرية

✓ – إعادة تنظيم التأهيل الأكاديمي للإعلاميين: حيث تم الفصل بين التكوين السياسي والتكوين الإعلامي وأصبحا معهدين مستقلين عن بعضهما البعض ابتداء من النصف الثاني من سنة 1983 ، واتخذا لهما تسميتين مختلفتين ،هما:

✓ معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

✓ معهد علوم الإعلام والاتصال.

– دمج اتحاد الصحافيين الجزائريين :عقد الاتحاد مؤتمره في أفريل سنة 1985 ، وصدر عقب انتهاء أشغاله قرار بدمجه ، مع كل من اتحاد الكتاب، واتحاد المترجمين الجزائريين ، بحيث أصبحوا منظمة مهنية واحدة تسمى" اتحاد الصحافيين والكتاب والمترجمين الجزائريين "، وتم تبرير هذا القرار بحجة تجميع المهن المتشابهة في منظمة قوية (الإذاعة الوطنية،1989)

3-4 ثوابت السياسة الإعلامية خلال مرحلة الأحادية: 1962 – 1988

منذ استعادة الاستقلال الوطني وحتى سنة 1981 ، لم يصدر أي نص رسمي يحدد بوضوح تام كافة المهام ومعايير ممارسة مهنة الإعلام في الجزائر. و لذلك بقيت التصريحات والخطب الرسمية للمسؤولين مثل رئيس الدولة و الوزراء ، تمثل بمفردها مصادر التوجيهات الوحيدة التي يمكننا من خلالها أن نستنتج نوعية المهام وثوابت السياسة الإعلامية في الجزائر، وذلك لأن معالجة مشاكل الإعلام قد سادها الحذر خاصة تلك المتعلقة بالصحافة المكتوبة كما يقول أستاذنا الراحل زاهير إحدادن. ولذلك فقد تجلت ثوابت السياسة الإعلامية خلال مرحلة الأحادية في شكل مفاهيم ومقولات عامة ، ويمكن حصر أهمها في الآتي :

1- صحافة مناضلة ومكافحة : برز ذلك بعد مؤتمر جبهة التحرير لسنة 1964. والذي كرس حتمية الاختيار والحل الاشتراكي لمشاكل التخلف في الجزائر ، و الذي يتطلب بدوره توحيد كافة القوى الثورية والاشتراكية في بوتقة واحدة ، قصد تحقيق تحول سريع للمجتمع الجزائري.

2- التوعية و التربية للجماهير

3- شرح الوقائع والأحداث اليومية من خلال المنظور الاشتراكي

4- الصحافة مدرسة للاشتراكية

5- الالتحام مع الجماهير الشعبية

6- القيام بالدور التربوي

7- الشرح والتوعية السياسية

8- التوجيه

9- الإعلام هو في خدمة الثورة والوحدة الوطنية

10 – الإعلام في خدمة الثقافة

11- التجنيد والتكوين الإيديولوجي والسياسي

12- ممارسة النقد البنّاء

13- الصحافي مناضل ومسؤول.

14 – الاختيار على ضوء أهداف الثورة

15- الصحافي ليس مجرد أداة

16- الأمانة والوفاء

17 – النزاهة

18- الكفاءة

19 – الصحافي ثوري وملتزم

وأضافت لائحة وقرار السياسة الإعلامية لسنة 1982 منطلقات وثوابت جديدة ، فهو إعلام:

- وطني
- مسؤول
- صادق
- وفي
- ديمقراطي
- علمي
- موضوعي(بن بوزة ، 1992)

ويبدو مما سبق أن المهام الموكلة لأجهزة الإعلام بدأت ترتسم في الأفق تدريجا عبر قنوات التوجيه أولا ، ثم برزت بعد ذلك علنا في شكل مفاهيم ومقولات عامة ، هدفها الوصول إلى خلق صحافة مناضلة ومكافحة طبقا لمتطلبات وأسس النظام الاشتراكي.

3-5 تقييم نتائج تطبيق السياسة الإعلامية خلال مرحلة الأحادية: 1962- 1988

1- اهتمت جميع الأنظمة السياسية التي تعاقبت على الحكم في الجزائر ، منذ سنة 1962 بإقامة وتحديث وتوسيع البنى التحتية الإعلامية وتنويعها، إلا أن التركيز كان واضحا على الإذاعة والتلفزة . وقد كان لذلك تأثير إيجابي ملحوظ على: تطور حجم البث ونطاقه، السحب والتوزيع للصحف اليومية. ولكن مع ذلك فقد بقيت الإذاعة والتلفزة أضخم وأهم مؤسسة إعلامية على المستوى الوطني (Ihaddaden,1984,p.120)

2- يلاحظ الاهتمام الأكبر بالإعلام الخارجي : في جميع النصوص الرسمية الخاصة بتحديد المنطلقات النظرية والعملية للصحافة الجزائرية ، حيث واكبت الصحافة الجزائرية في هذا الإطار تطورت الأوضاع الدولية والعلاقات بين البلدان الأجنبية

3- تظهر قوة تأثير المراقبة والتوجيه على مضمون الرسالة الإعلامية ، في أنه أصبح إعلاما يكتفي غالبا ينقل النشاط الرسمي وبالتالي فالثوابت السابقة مثل: الموضوعية والنقد البناء بقيت مجرد شعارات عامة وحبرا على ورق.(جناح ، 1989) . فالصحافي أصبح في وضع المتلقي فقط، من مختلف مصادر التوجيه والتدخل. ومن هنا يفقد روح المبادرة الفعالة.

4- الاعتراف بشكل مباشر وصريح بعدم تحقيق السياسة الإعلامية لكافة أهدافها خلال ثلاث مناسبات ، وهي:

أ- الاعتراف الأول في سنة 1975: أصبح النظام السياسي واعيا بوجود هذه النقائص والتناقضات لكنه لم يتخذ القرار اللازم لمعالجتها وتفعيل مبدأ المحاسبة. ونرى بروز ذلك على سبيل المثال أثناء انعقاد الملتقى الرابع للإعلام. فقد أكد أحمد طالب الإبراهيمي في تدخله، موجها كلامه للصحافيين بقوله: ونظرا لكونكم من رجال الإعلام، وفي اتصال مباشر ودائم مع الجماهير، فلن تتمكنوا من إقناع الجماهير التي تخاطبونها إذا لم تكونوا مؤمنين بالمبادئ الأساسية للثورة. فهذا هو الالتزام الحقيقي ...إن سلم القيم انحط كثيرا في الجزائر مما كان عليه

من قبل، ورجل الإعلام يتحمل مسئولية كبيرة في هذا المجال ...إن النظام قد اختل، فالنظام الذي كان موجودا أيام حرب التحرير ...أضمحل اليوم»(جبهة التحرير الوطني ، 1975 ، ص.191 – 192)

ب – الاعتراف الثاني في سنة 1983 : إن هذا الإحساس بعدم الرضى كان الدافع الرئيس نحو اعتراف مسؤول حزب جبهة التحرير الوطني الراحل:محمد الشريف مساعديه في وقت مبكر(ماي1983) بفشل«الاستراتيجية الإعلامية» للنظام التي صيغت سنة 1982، رغم أنه يتبين أنه لم تمض سنة بعد على إقرار تلك السياسة. وأرجع سبب هذا الفشل إلى الواقع الذي يمارس فيه الصحافي مهنته، حيث قال :« لقد تحولنا إلى صحافة شعارات بدون أي بعد حقيقي، إن صحافتنا رغم الإنجازات المحققة فهي لم تعد بمستوى طموحات ثورتنا، لدينا صحفيين لامعين لكن المحيط الذي يمارسون فيه مهنتهم، يستحق أن تدخل عليه تغييرات عميقة »

ج– الاعتراف الثالث في سنة 1984 :إن ازدهار ظاهرة الإعلاميين الوصوليين في إتقان فن النفاق والمداهنة باسم الشعارات الثورية المدوية ، أزعج الدوائر الرسمية في السلطة السياسية نفسها. حيث سارع الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد شخصيا إلى فضح هذه الفئة بمناسبة تنصيبه للمجلس الأعلى للإعلام في نوفمبر سنة 1984، حيث ذكر أن النفاق والمزايدة لدى بعض الصحافيين جعلهم يقومون بإنجاز تحقيقات صحفية لا تستند إلى الواقع الحقيقي الموجود في بعض المناطق في الوطن. وأضاف أن الصحافي الجزائري يجب عليه ألا يكون « خادما لمصلحة أي شخص أو فئات محددة ». (Brahimi,1987,p.166)

ولذلك يبدو جليا أن النصوص الرسمية للسياسة الإعلامية لسنة 1982هي نتيجة حتمية لهذا المحيط الذي خلقه النظام الحاكم نفسه على مدار 26 سنة من الاستقلال. فاختيار المسؤولين الإعلاميين وتعيينهم وإقالتهم أستند بالأساس إلى الاعتبارات الشخصية التي خضعت غالبا لمبدأ الثقة وليس الخبرة أو الكفاءة المهنية والتخصص.

وترتب عن هذا الوضع تقزيم دور الصحافي ، الذي لم يكن من حقه ، في غالب الأحيان ، ابداء النقد حتى و لو كان بناء ، لمختلف ظواهر الانحراف في المجتمع . فالخطاب السياسي الرسمي كان قد تبنى مفاهيم جديدة ، تخص الإعلام ، مثل " الصحافة المناضلة ، الصحافة الثورية ، الصحافي الملتزم "غير أنها لم تجد طريقها للتطبيق في الممارسة الإعلامية اليومية.

لقد أدى ذلك إلى بروز مفارقة بين ما يدعو إليه الخطاب الرسمي لرئيس الدولة وبقية المسؤولين من جهة ، وواقع الممارسة الإعلامية من جهة أخرى. من ذلك مثلا ما نلاحظه بالنسبة لمفهوم " النقد البناء " ، فحتى الصحافيين الذين اتسمت مواقفهم بالمساندة المطلقة للاختيار الاشتراكي وفق توجهات السلطة السياسية ، لم يكن بإمكانهم التصدي بأقلامهم لظواهر الانحراف .

ومن هنا يمكن القول أن الإفرازات المتوالية لتطبيق السياسة الإعلامية نتج عنها ارتباط شديد بين وسائل الإعلام والسلطة السياسية. وبلغت مشاكل الصحافة حدا جعلها تطفو إلى السطح لتعلن عن وجود أزمة بين الصحافة والسلطة السياسية. واتخذت طابع تجمع أطلق على نفسه اسم «حركة الصحافيين الجزائريين» في بيان لها يوم 9 ماي 1988.

(Chaouche Ramdane,1988,pp.158-159)

4 – تحولات وتحديات السياسة الإعلامية الجزائرية خلال مرحلة التعددية

4 –1 أهم التحولات والانجازات:

تمثل هذه الانجازات في هذا المجال خطوة متقدمة بالمقارنة مع مرحلة الأحادية ، وكذلك مقارنة بمعظم الدول النامية، وأهمها :

- قانون الإعلام لسنة 1990 : يمثل صدور قانون الإعلام الجديد لسنة 1990 تتويجا لبداية التوجه الديمقراطي وإقرار التعددية السياسة والإعلامية بمقتضى دستور 1989. وأدى إلى تطور إيجابي في قطاع الإعلام
- القانون العضوي للإعلام لسنة 2012
- قانون السمعي البصري لسنة 2014
- التعديل الدستوري : 2016 ، 2020
- المرسوم التنفيذي المتعلّق بكيفية ممارسة نشاط الإعلام عبر الإنترنت وحق الرد والتصحيح عبر الموقع الالكتروني
- تنظيم يوم دراسي بتاريخ 12ماي 2022 حول المنظومة القانونية للاتصال: حيث أكد خلاله وزير الاتصال محمد بوسليماني على ما يلي:

✓ إدراج اقتراحات المهنيين في النصوص التنظيمية لقانون الإعلام الجديد

✓ نظرة تشاركية في إعداد مشروع القانون العضوي للإعلام القادم

✓ صياغة قانون إعلام يحقق الاحترافية ويواكب الرهانات

وقدم المشاركون 21 توصية لوضع الإعلام الوطني على سكة الاحترافية أهمها: أخلقة المهنة، إزاحة العقبات ، تطهير القطاع من الدخلاء.

- بروز حرية التعبير على نطاق واسع بالمقارنة مع المرحلة السابقة.
- قدمت الحكومة في بداية التعددية الدعم المالي للصحف المستقلة بمقدار: 400 مليون د. ج
- استمرار دفع الحكومة لأجور الصحافيين المنسحبين من المؤسسات العمومية خلال فترة بداية التعددية
- إنشاء صحف خاصة جديدة لأول مرة منذ سنة 1965: ظهرت صحف مستقلة يملكها خواص. وهي عبارة عن يوميات ومجلات تصدر باللغة العربية وأخرى بالفرنسية . وقد تطور عددها على النحو التالي:

السنة	عدد الصحف الصادرة
1990	160
1994	120
1995	100
1996	85

1997	79
2014	150
2021	180

■ ظهور 37 قناة تلفزيونية خاصة في الجزائر:استفاد الإعلام الجزائري من بروز قنوات تلفزيونية خاصة، على الرغم من أن ولادتها بقيت "عرجاء إلى اليوم " إلا أن سلطة ضبط السمعي البصري استطاعت أن تتخذ عددا من القرارات التي تهدف إلى مواجهة بعض الانتهاكات

■ زيادة عدد الصحافيين: ارتفع عدد الصحافيين في الجزائر سنة 2021 إلى قرابة 8500 صحافي ينتمون إلى مختلف المؤسسات الإعلامية التي تستفيد من دعم الدولة لورق الطباعة ومن الإشهار العمومي(بلحيمر،2021)

■ توسيع هامش حرية التعبير والاتصال الرسمي للصحافيين : من خلال عقد اللقاء الدوري لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بالصحافة الوطنية ومساهمته في إحاطة الرأي العام علما حول أهم الاحداث .

■ إلغاء عقوبة السجن للصحافيين : بمقتضى القانون العضوي للإعلام الصادر سنة 2012

تمثل هذه العينة من الانجازات وغيرها خطوة متقدمة بالمقارنة مع مرحلة الأحادية وكذلك مقارنة ببعض دول المنطقة، ودول العالم الثالث عموما.

4-2 أهم تحديات السياسة الإعلامية الجزائرية خلال مرحلة التعددية

• مشكلة صعوبة الوصول إلى مصادر الخبر: الناجم عن عدم تأكيد وتطبيق مبدأ الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات. وهو ما يتطلب إعادة النظر في الكثير من التشريعات الإعلامية الحالية

• قلة الخبرة في الصحافة المستقلة : إن الصحف المستقلة تم إنشاؤها من طرف صحافيين من القطاع العام . فمعظم هؤلاء الصحافيين قد اعتادوا على ممارسة المراقبة الذاتية والعمل وفق الفكر الأحادي وتأييد السلطة في برامجها. فهؤلاء الصحافيين قد وجدوا أنفسهم لأول مرة وبين عشية وضحاها أمام حرية إعلامية واسعة: حرية الرأي والتعليق والانتقاد وإصدار الأحكام

▪ ضعف وسائل الطباعة: إن وجود أربعة مطابع في مقابل ما يزيد عن 180 صحيفة ، أدى إلى عجز الكثير من الصحف عن دفع مستحقاتها.

▪ ضعف الموازنة المالية لقطاع الاتصال: حيث تمثل موازنة وزارة الاتصال الجزائرية التي تشرف على تمويل كل مؤسسات قطاع الإعلام ، ما مجموعه 142 مليون دولار سنوياً. وهو ما يمكن على سبيل المقارنة البسيطة أن يمول فقط وفقط لمدة سنة ثلاث فضائيات دولية في مستوى "بي بي سي" أو "سي إن إن". (أزراج ،2021)

▪ الآثار الناجمة عن الاغتيالات والمحاكمات: بعد سنتين من القطيعة مع فترة الأحادية السياسية والإعلامية، أدخلت الصحافة في دوامة الاغتيالات في مرحلة عُرفت إعلاميا بـ "العشرية السوداء". حيث أحصت الجزائر في تل الفترة اغتيال 120 صحفيا، ، كما واجهت الكثير من الصحف، بعد العشرية السوداء أيضا تداعيات تطبيق قانون العقوبات خلال الفترة 2001 – 2011.

– فوضى الحرية في تغطية الأحداث: إن قطاع الإعلام بنوعيه (العمومي والخاص) اكتسب خبرة منذ بداية التعددية السياسية والإعلامية، لكنه من المنظور الاحترافي ، ومنطلقات الصحافة الاستقصائية ، وحق

المواطن في إعلام موضوعي ومسؤول ، ما يزال يتأرجح بين الحرية في تغطية الأحداث والبحث عن الربح والشهرة والإثارة " الصحافة الصفراء " من جهة أخرى. وقد يعود ذلك لكون نشأة وتشكّل التعددية الإعلامية في الجزائر لم تستند لأسس ومعايير التعددية السليمة والمتعارف عليها، إذ لم تكن ولادة الصحافة المستقلة في تسعينيات القرن الماضي ولادة طبيعية مخططة وممنهجة وتخضع لمعايير وأسس سليمة ، بل كانت في ظروف ملتبسة سياسيا (زماموش، 2021)، وفوضوية من حيث عدم التنظيم المحكم لممارسة المهنة ، و قلة الالتزام بأخلاقيات المهنة. ويبدو أن هذا الربط المستعجل بين التعددية السياسية والديمقراطية والإعلام هو العامل الأساسي الذي لم يسمح بإحداث قطيعة كاملة مع منطلقات وتوجهات منظومة السياسة الإعلامية السابقة التي كانت سائدة خلال الفترة السابقة: 1962- 1988(بن بوزة ، 1996 ، ص.57)

- ضعف التنظيم المهني والتمثيل النقابي: بسبب غياب أي تنظيم حقيقي لمهنة الصحافة، وعدم وجود نقابات تمثيلية مؤثرة وذات وزن ومصداقية
- غياب القطاع الإعلامي الجزائري الخاص المستقل مالياً: وهو ما ساهم في عدم وضوح معايير امتلاك وإصدار وسائل الإعلام الخاصة " المستقلة "
- فوضى قطاع السمعي البصري: يعاني من فوضى كبرى نادرا ما نجدها في دول أخرى ، لا سيما من الناحية القانونية (زماموش،2021).كما يلاحظ أن العديد من القنوات الخاصة لا تستجيب لشروط المصداقية والاحترافية المتعارف عليها.
- عدم الاحترام الدقيق لمعايير التوظيف المهني :استمرار بعض الصحف في توظيف صحفيين أو مراسلين بدون أن تكفل لهم حقوقهم مثل الأجور الشهرية.
- إهمال التكوين والتدريب المستمر :إن المؤسسات الإعلامية التابعة للدولة أو للقطاع الخاص، لا تهتم في الغالب بالتكوين والتدريب المهني المتواصل للإعلاميين نظرياً أو بهدف اكتساب أحدث المهارات التطبيقية على أيدي خبراء
- ندرة المناخ الملائم للإبداع الإعلامي: وقد أدى ذلك إلى تفضيل عدد من الإعلاميين الجزائريين الهجرة إلى مؤسسات إعلامية أجنبية وعربية شقيقة(أزراج ،2021) . ويمكن تفسير ذلك بكون المنظومة الإعلامية في الجزائر خاصة خلال الفترة 2000- 2018 كان يغلب عليها طابع المداهنة ، والفساد، وعدم احترام القانون. ولذلك يعول كثيرا على قانون الإعلام الجديد المرتقب لإيجاد حلول لمختلف التحديات والرهانات الحالية.(بوعاتي،2022).

خلاصة

يبدو مما سبق أن واقع الخطاب السياسي المعلن لم يكن ليتقاطع في كثير من النقاط الحساسة مع واقع الخطاب الإعلامي اليومي. وهو في تقديري لا يعود إلى عدم توفر إرادة التنسيق و التكامل بل إلى عدم وجود رؤية واضحة على الصعيد العملي في مجال الممارسة الإعلامية اليومية لدى النظام السياسي القائم خلال مرحلة الأحادية الإعلامية. حيث اكتفى الساسة ومتخذي القرار الإعلامي بمحاولة فرض أمجاد الممارسة الإعلامية خلال الثورة التحريرية على واقع المنظومة الإعلامية بعد الاستقلال.

فالمنطلقات النظرية للمنظومة الإعلامية الجزائرية خلال مرحلة الأحادية استندت بالأساس بعد استعادة الاستقلال الوطني سنة 1962 إلى تجربة الماضي الثوري للممارسة الإعلامية لحرب التحرير، نتيجة لعدم وجود تجربة أو خبرة أخرى ، وكذلك بسبب اختلاف الرؤى حول طبيعة النظام السياسي في الجزائر ، بالإضافة إلى الإرث الاستعماري المرعب في جميع المجالات ، ومن بينها قطاع الإعلام.

ولذلك فإن الفترة الأولى من مرحلة الأحادية الممتدة من سنة 1962 وإلى غاية سنة1978 قد استهدفت في البداية جزأرة قطاع الإعلام واستعادة السيادة الوطنية الكاملة عليه، ثم إنشاء مؤسسات إعلامية وطنية جديدة ، تخضع في تنظيمها وممارساتها المهنية إلى قيم الماضي الثوري للجزائر، وتوجهات النظام السياسي الحاكم القائم على النهج الاشتراكي. وتطلب تحقيق ذلك الاقناع وليس الاقتناع ، من خلال فرض الالتزام بعدة ثوابت أثناء ممارسة مهنة الصحافة في الجزائر من بينها:التوعية والتربية للجماهير، شرح الوقائع و الأحداث اليومية من خلال المنظور الاشتراكي، التجنيد والتكوين الإيديولوجي والسياسي ،الصحافي ثوري وملتزم.

أما فترة الأحادية الإعلامية الثانية (1979 – 1988) فقد شهدت تطورات سياسية ، أدت إلى إفراز قناعات معينة استهدفت في مجملها محاولة إعادة التصور للأسس النظرية والتنظيمية للمنظومة الإعلامية في الجزائر. وقد تجسد ذلك عمليا في إصدار قرار السياسة الإعلامية ، وكذلك قانون الإعلام خلال سنة 1982. لقد اعتبر هذا التطور من قبل عدد من المثقفين والإعلاميين في البداية بأنه يشكل إيذانا وفتحا مبينا لتطوير قطاع الإعلام ومكانة الصحافي في الجزائر

غير أن تلك الآمال والطموحات سرعان ما ضاعت هباء منثورا. فالإفرازات المتوالية لتطبيق قرار السياسة الإعلامية نتج عنها ارتباط شديد بين وسائل الإعلام والسلطة السياسية على حساب قيم ومعايير المهنة وحق المواطن في إعلام موضوعي. وبلغت مشاكل الصحافة حدا جعلها تطفو إلى السطح لتعلن عن وجود أزمة بين الصحافة وقمة هرم السلطة السياسية. مما أدى برئيس الدولة الراحل (الشاذلي بن جديد) إلى الانتقاد العلني للصحافيين المداهنين والمارقين وأهاب بهم إلى حتمية تحمل المسؤولية عن صدق وحقيقة ما يكتبون. وفي مقابل ذلك لوحظ أيضا أن الصحافيين الذين اتسمت مواقفهم بالمساندة المطلقة للاختيار الاشتراكي وفق توجهات السلطة السياسية ، لم يكن بإمكانهم التصدي بأقلامهم لمختلف ظواهر الانحراف عن هذه التوجهات.

أما بالنسبة لتحولات وتحديات السياسة الإعلامية الجزائرية خلال مرحلة التعددية : 1990 – 2022 فإنه يحظ من حيث الانجازات أنها قد حققت خطوات متقدمة جدا بالمقارنة مع مرحلة الأحادية وكذلك مقارنة بمعظم الدول النامية، مثل: صدور قانون الإعلام لسنة 1990 تتويجا لبداية التوجه الديمقراطي وإقرار التعددية السياسة والإعلامية بمقتضى دستور 1989. وأدى ذلك إلى تطور إيجابي كبير في قطاع الإعلام ، صدور القانون العضوي للإعلام لسنة 2012 والذي تضمن ولأول مرة إلغاء عقوبة سجن الصحافي ، قانون السمعي البصري لسنة 2014 ، التعديل الدستوري : 2016 ، 2020. غير أن التقييم الموضوعي للمنظومة الإعلامية خلال مرحلة التعددية الإعلامية يبين أنها واجهت وتواجه عدة إخفاقات وتحديات ، مثل : صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات، قلة الخبرة والاحترافية ، وعدم الالتزام أحيانا بمعايير أخلاقيات المهنة. وهو ما أدى أحيانا إلى فوضى ممارسة الحرية في تغطية الأحداث بحثا عن الألمعية والجانب المادي.

قائمة المراجع

المراجع العربية :

- أزراج ، عمر (2021) ماذا عن إخفاقات السّياسات الإعلاميّة الجزائريّة؟ https://www.annaharar.com/arabic/makalat/annahar-alarabi-authors/25102021010114834
- الأشرف ، مصطفى (1984) الجزائر: الأمة والمجتمع، (ترجمة . حنفي بن عيسى) ، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب
- بلحيمر، عمار (2021) الصحافة الجزائرية تدرك حجم التحديات التي تواجهها https://aljazair1.dz/وزير – الاتصال–الصحافة–الجزائرية–تدرك–ح/
- بن بوة ، صالح (1992) السياسة الإعلامية الجزائرية من سنة 1962 إلى 1988 : مع دراسة تحليلية للأخبار الخارجية في جريدتي " الشعب " و " المجاهد" ، أطروحة دكتوراه دولة ، الجزائر، جامعة الجزائر، معهد علوم الإعلام والاتصال.
- // ، // (1996) السياسة الإعلامية الجزائرية: المنطلقات النظرية والممارسات(79 – 1990) ، المجلة الجزائرية للاتصال ، العدد 13 ، الجزائر: جامعة الجزائر ، معهد علوم الإعلام والاتصال، ص.57
- بوعاتي ، جلال (2022) https://www.elkhabar.com/press/article/208360/صحافتنا–واقع–متأزم–ومستقبل–مقلق/
- (جبهة التحرير الوطني (1964) ميثاق الجزائر، الجزائر.
- // // (د.ت) الملتقى الوطني الرابع للإعلام: 21–24 جانفي 1975، قسم التوجيه والإعلام ، الجزائر، مطبعة ابن بولعيد
- // // (1982) لائحة السياسة الإعلامية، اللجنة المركزية، قسم الإعلام والثقافة ، الجزائر .
- جناح ، مسعود (1989) " وشهد شاهد من أهلها، جريدة الشعب... "(الجزائر) ، عدد 20 جوان .
- خلدون ، بشير (1987) تطور الإعلام في الجزائر وعلاقته بحركة التحرير الوطني منشور في: " in Recueil de conférences : Aspects de la société algérienne " (Paris : centre culturel algérien , p. 223.
- زماموش ، فتيحة ( ) لإعلام في الجزائر.. خطوة إلى الأمام من أجل خطوتين إلى الوراء https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1528
- زيتوني ، مسعودي (1985) من أجل صحافة موضوعية ملتزمة ، جريدة الشعب ، عدد 1985/12/12.
- الإذاعة الوطنية (1989) من وقائع ندوة حول قضايا الإعلام في الجزائر ، القناة الأولى.
- سيف الإسلام ، الزبير (1986) الإعلام والتنمية في الوطن العربي ، الطبعة2، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب .

المراجع الأجنبية

- Brahimi, Brahim.(1987). le pouvoir et la presse en Algérie : Doctrine de l'information et idéologie politique , thèse de Doctorat d'Etat, Paris , Université Paris 2.
- Chaouch-Ramande, Zoubir.(1988). quelques réflexions sur le début Octobre in 1988: la presse écrite au Maghreb, réalités et perspectives , Paris , Université Paris 2.
- Ihaddaden, Zahir.(1984). la presse algérienne de 1965 a nos jours, thèse de doctorat d'état , Paris, Université de droit, d'économie et des sciences sociales.
- // // .(1989). l'évolution de la Presse Ecrite en Algérie depuis l'indépendance, in la presse écrite au Maghreb : réalités et perspectives, Paris , Université Paris 2.
- Lahouari , Sayah.(1969). Les moyens d'information et le Développement National en Algérie, Mémoire de l'institut Français de Presse ,Paris, Université de Paris.
- Mezoui , Réda.(1984). Gouvernants et Gouvernés, ou la Communication Politique en Algérie, Thèse de Doctorat d'Etat ,Paris, Université de la Sorbonne.
- Mostefaoui , Belkacem.(1981). l'information en question, Alger , O.P.U.